المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 3, Issue 2 (Part II), 2025, Pages: 444-457

The impact of credit policy on the liquidity structure and returns in Libyan banks

Saleh Abdulaziz Ajaj *
Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya
*Corresponding author: salehabdulzizajaj@gmail.com

تأثير سياسة الائتمان على هيكل السيولة والعائد في المصارف الليبية

صالح عبد العزيز عجاج *
الهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا

Received: 02-09-2025; **Accepted:** 12-11-2025; **Published:** 24-11-2025

Abstract:
This research aims to study the impact of credit policy on both liquidity structure and financial returns in Libyan commercial banks during the period from 2015 to 2025. A descriptive–analytical–quantitative methodology was adopted, relying on published financial data from several major Libyan banks, such as Jumhouria Bank, Wahda Bank, and the National Commercial Bank. The study employed SPSS and EViews software to analyze correlations and regressions among the key variables, with the objective of identifying the nature and direction of their statistical relationships.
The results revealed a statistically significant positive relationship between credit policy and financial returns, indicating that improving loan-granting policies contributes to enhancing bank profitability. Conversely, the study found a negative relationship between credit policy and liquidity structure, as expansion in lending leads to a decrease in the level of liquid assets held by banks.
These findings suggest that effective management of credit and liquidity risks is a decisive factor in achieving a balance between profitability and financial stability in Libyan commercial banks. Accordingly, the study recommends adopting cautious and well-considered credit policies that ensure rewarding financial returns without adversely affecting liquidity levels, while adhering to modern banking standards in risk management.

Keywords: Credit policy, liquidity structure, financial returns, Libyan commercial banks, risk management.

الملخص :
يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر سياسة الائتمان على كل من هيكل السيولة والعائد المالي في المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من 2015 إلى 2025. تم اعتماد منهج وصفي–تحليلي–كمي يعتمد على البيانات المالية المنشورة من عدد من المصارف الليبية الكبرى، مثل مصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة، والمصرف التجاري الوطني. استخدمت الدراسة برنامجي SPSS وEViews لتحليل الارتباط والانحدار بين المتغيرات الأساسية، بهدف تحديد طبيعة واتجاه العلاقات الإحصائية بينها.
أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين سياسة الائتمان والعائد المالي، مما يشير إلى أن تحسين سياسات منح القروض يسهم في زيادة ربحية المصارف. كما تبين وجود علاقة عكسية بين سياسة الائتمان وهيكل السيولة، حيث يؤدي التوسع في الإقراض إلى انخفاض مستوى الأصول السائلة لدى المصارف.وتدل هذه النتائج على أن الإدارة الفعّالة لمخاطر الائتمان والسيولة تمثل عاملاً حاسمًا في تحقيق التوازن بين الربحية والاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية. بناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة تبني سياسات ائتمانية متحفظة ومدروسة تضمن تحقيق عوائد مالية مجزية دون التأثير السلبي على مستوى السيولة، مع الالتزام بالمعايير المصرفية الحديثة في إدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: سياسة الائتمان، هيكل السيولة، العائد المالي، المصارف التجارية الليبية، إدارة المخاطر.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1. المقدمة(Introduction)

تُعدّ المصارف التجارية من أهم الركائز الداعمة للنشاط الاقتصادي في أي دولة، إذ تمثل حلقة الوصل الرئيسة بين المدخرين والمستثمرين من خلال إدارة الودائع وتوجيهها نحو تمويل الأنشطة الإنتاجية والخدمية. ويعتمد استقرار النظام المصرفي بدرجة كبيرة على كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية والسيولة، لما لهما من تأثير مباشر على الأداء المالي للمصارف واستدامتها في مواجهة التقلبات الاقتصادية والمالية (Masli & Azam, 2021; Abdelaziz et al., 2022) .

لقد شهد القطاع المصرفي الليبي خلال العقدين الماضيين تحولات كبيرة تمثلت في إعادة هيكلة البنوك العامة، وتزايد المنافسة بين المصارف التجارية، وتنامي التحديات المرتبطة بالمخاطر الائتمانية والسيولة. وتشير الدراسات المحلية إلى أن الأداء المالي للمصارف الليبية تأثر بشكل ملحوظ بدرجة استقرار الودائع ونوعية القروض الممنوحة، حيث بيّن فرج أحمد مزيكه وآخرون (2021) أن تذبذب الودائع المصرفية انعكس على قدرة البنوك في تمويل الأنشطة الاقتصادية والحفاظ على مستويات ربحية مستقرة.

من جانب آخر، أظهرت دراسة حمزة عبد الله الأمين ونورالدين الصديق (2022) أن مخاطر رأس المال تشكل أحد العوامل الجوهرية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية الليبية، خاصة في ظل ضعف قاعدة رأس المال لدى بعض المؤسسات المالية وارتفاع معدلات القروض المتعثرة. كما أوضحت نتائج Laour (2021)أن محددات الربحية في المصارف الليبية تتأثر بعوامل داخلية مثل كفاءة الإدارة وسياسة الائتمان، وعوامل خارجية تشمل البيئة الاقتصادية والتنظيمية.

تؤكد الأدبيات الحديثة أن العلاقة بين المخاطر الائتمانية والسيولة من جهة، والأداء المالي من جهة أخرى، تمثل محوراً أساسياً في الدراسات المصرفية، خصوصاً في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، التي تشهد تفاوتاً في البنية المالية والتنظيمية (Djebali & Zaghdoudi, 2020; Gafrej & Boujelbéne, 2022). وفقاً لدراسة Abdelaziz et al. (2022)، فإن العلاقة التفاعلية بين مخاطر الائتمان والسيولة تلعب دوراً محورياً في تحديد استقرار وربحية المصارف، إذ يؤدي سوء إدارة الائتمان إلى زيادة التعثر وتراجع السيولة، مما يضعف الأداء المالي العام.

وفي هذا السياق، تناولت Alaoui Mdaghri and Oubdi (2022)أثر تطبيق إطار بازل III للسيولة على خلق السيولة المصرفية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مشيرين إلى أن تطبيق المعايير التنظيمية الحديثة ساهم في تعزيز الاستقرار المالي لكنه فرض قيوداً على الإقراض الموجه للقطاع الخاص. كما أوضح Al-Husainy and Jadah (2021)، في دراسة تطبيقية على المصارف العراقية، أن مخاطر السيولة والائتمان تؤثران بشكل متزامن في الأداء المالي، حيث تؤدي زيادة القروض غير المنتظمة إلى تراجع العائد على الأصول، بينما يؤدي انخفاض السيولة إلى ضعف قدرة المصارف على تمويل الفرص الاستثمارية المربحة.

أما على المستوى الليبي، فقد أشار Khattwa and Alnagrat (2022)إلى أن نمو الائتمان المصرفي يسهم إيجابياً في دعم النمو الاقتصادي، لكنه في الوقت ذاته يرتبط بزيادة درجة المخاطرة الائتمانية في ظل غياب سياسات صارمة لإدارة المخاطر. وبيّنت Masli and Azam (2022)أن إدارة مخاطر السيولة تمثل أحد العوامل الحاسمة في تحسين الأداء المالي للمصارف الليبية، إذ إن أي خلل في هيكل الأصول والخصوم يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل وتراجع مؤشرات الربحية.

من ناحية أخرى، أوضح Odeh and Azam (2021)أن العلاقة بين إدارة المخاطر والأداء المالي تتأثر بدرجة الديناميكية وعدم اليقين في البيئة المصرفية، حيث إن البنوك الليبية التي تعتمد على سياسات مرنة في إدارة الائتمان والسيولة تتمتع بقدرة أكبر على تحقيق الاستقرار المالي. كما أظهرت دراسة فاتن حاتم حسان وزهراء محسن مكلد (2025) أن تبني تقنيات إدارة مخاطر السيولة يسهم بفاعلية في تعزيز كفاءة الأداء المالي للمصارف الأهلية، عبر تحسين قدرة الإدارة على التنبؤ بتقلبات التدفقات النقدية وتخصيص الموارد بكفاءة.

بناءً على ما سبق، يتضح أن العلاقة بين سياسة الائتمان، وهيكل السيولة، والعائد تمثل أحد المحاور الجوهرية في تحليل الأداء المالي للمصارف الليبية. فالسياسات الائتمانية المتحفظة قد تؤدي إلى استقرار السيولة لكنها تحد من فرص تحقيق العائد المرتفع، بينما يؤدي التوسع الائتماني غير المدروس إلى زيادة المخاطر وتعثر القروض. لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سياسة الائتمان وهيكل السيولة

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والعائد في المصارف الليبية خلال الفترة (2015–2025)، بالاعتماد على منهج كمي وتحليل إحصائي للبيانات المالية المنشورة، بما يساهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية في البيئات العربية. في ضوء ما سبق، يمكن تلخيص الإطار المفاهيمي للدراسة في الشكل (1)، الذي يوضح العلاقة بين سياسة الائتمان من جهة، وهيكل السيولة والعائد المالي من جهة أخرى، وذلك بما يعكس فرضيات الدراسة الأساسية حول أثر إدارة الائتمان على الأداء المالي للمصارف الليبية.

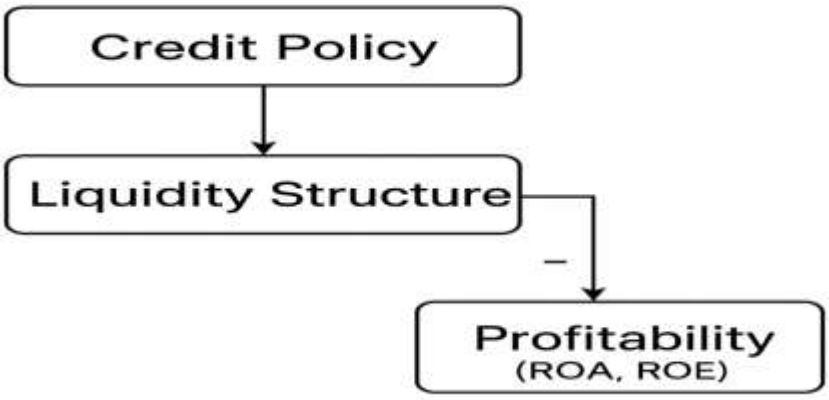

الشكل (1): الإطار المفاهيمي للدراسة(Conceptual Framework of the Study)
يوضح الشكل العلاقة بين سياسة الائتمان كمتغير مستقل، وهيكل السيولة والربحية (ROA, ROE) كمتغيرين تابعين، حيث يُتوقع أن يكون تأثير سياسة الائتمان سالبًا على السيولة، وموجبًا على العائد المالي.

2.المنهجية (Methodology)

1.2 نوع البحث

يعتمد هذا البحث على **المنهج الوصفي – التحليلي – الكمي**، حيث يُستخدم المنهج الوصفي في استعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بسياسة الائتمان وهيكل السيولة والعائد في المصارف الليبية، بالإضافة إلى وصف الواقع الفعلي لأداء هذه المصارف خلال فترة الدراسة. كما يُوظَّف المنهج التحليلي لتفسير العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة وتحديد اتجاهاتها، بينما يستند الجانب الكمي إلى تحليل البيانات المالية والإحصائية المستمدة من التقارير السنوية للمصارف الليبية، باستخدام أدوات التحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات والتأكد من وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين سياسة الائتمان وكل من السيولة والعائد .

2.2 مصادر البيانات(Data Sources)

اعتمد هذا البحث على **البيانات المالية المنشورة للمصارف التجارية الليبية** خلال الفترة الزمنية من **2015 إلى 2025**، وهي فترة تمثل عقداً كاملاً من الأداء المالي الذي شهد تقلبات اقتصادية ونقدية أثّرت على السياسة الائتمانية وهيكل السيولة في القطاع المصرفي الليبي.
تم الحصول على البيانات من **التقارير السنوية للمصارف** و**النشرات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي**، إضافة إلى بيانات منشورة في موقع وزارة الاقتصاد الليبية وتقارير الاستقرار المالي الصادرة سنوياً.
تضمنت البيانات المستخدمة القوائم المالية للمصارف الكبرى التي تمثل أكثر من **75%من إجمالي أصول القطاع المصرفي الليبي** .وتشمل العينة ستة مصارف تجارية رئيسية، كما هو موضح في الجدول (1)

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجدول (1): المصارف الليبية الداخلة في عينة الدراسة للفترة (2015–2025)

رقم	اسم المصرف	حصة المصرف من إجمالي أصول القطاع(%)	نسبة القروض إلى الودائع (متوسط الفترة(%	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (متوسط الفترة(%
1	مصرف الجمهورية	24.6	65.2	33.8
2	مصرف الوحدة	15.8	61.7	35.4
3	المصرف التجاري الوطني	13.2	67.5	32.9
4	مصرف الصحارى	10.4	60.9	36.1
5	مصرف شمال أفريقيا	8.6	62.4	34.5
6	المصرف المتحد للتجارة والاستثمار	6.7	59.8	38.2
—	**المتوسط العام للعينة**	—	**62.9**	**35.1**

تُظهر البيانات أن متوسط نسبة القروض إلى الودائع بلغ نحو 62.9 %خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى تبني المصارف الليبية سياسة ائتمانية معتدلة تميل إلى الحذر النسبي في منح القروض. كما بلغ متوسط نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول 35.1%، وهو ما يعكس حرص المصارف على الحفاظ على مستوى ملائم من السيولة لتلبية التزاماتها قصيرة الأجل.

وتم تجميع هذه البيانات ومعالجتها إحصائياً لاستخدامها في تحليل العلاقة بين سياسة الائتمان وهيكل السيولة والعائد في الأقسام اللاحقة من البحث.

3.2 المتغيرات الأساسية(Main Variables)

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات التي تمثل العلاقة بين سياسة الائتمان بوصفها المتغير المستقل، وهيكل السيولة والعائد بوصفهما المتغيرين التابعين. ويهدف هذا الجزء إلى توضيح كيفية قياس هذه المتغيرات ومبررات اختيارها، استناداً إلى البيانات المالية المنشورة للمصارف الليبية خلال الفترة الممتدة من عام 2015 حتى عام 2025.

تمثل **سياسة الائتمان** المتغير المستقل، إذ تعكس توجهات إدارة المصارف في منح القروض وتمويل الأنشطة الاقتصادية، ومدى تحملها للمخاطر الائتمانية. تم قياس هذا المتغير باستخدام ثلاثة مؤشرات أساسية هي: نسبة القروض إلى الودائع، ومعايير منح القروض، ونسبة القروض المتعثرة. وتشير هذه المؤشرات إلى درجة تشدد أو مرونة المصرف في سياساته الائتمانية ومدى كفاءته في إدارة القروض والمخاطر المرتبطة بها.

أما المتغيرات التابعة فهي **هيكل السيولة** و**العائد**، حيث يعكس الأول قدرة المصارف على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل والمحافظة على الاستقرار المالي، بينما يعكس الثاني كفاءة المصرف في تحقيق الأرباح من خلال توظيف أصوله وحقوق ملكيته.

ولغرض التحليل الكمي، تم إعداد الجدول (2) لتوضيح المتغيرات الأساسية المستخدمة في الدراسة، وأساليب قياسها، والفترة الزمنية، ومتوسطاتها للعينة قيد الدراسة.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجدول (2): المتغيرات الأساسية للدراسة وطرق قياسها (2015–2025)

نوع المتغير	المؤشر	طريقة القياس	الوحدة / النسبة	المتوسط العام للعينة (2015–2025)	الدلالة التحليلية
المتغير المستقل: سياسة الائتمان	نسبة القروض إلى الودائع(LDR)	إجمالي القروض ÷ إجمالي الودائع × 100	%	62.9	تشير إلى مدى توظيف المصرف لودائعه في الإقراض، وتعكس سياسة ائتمانية معتدلة.
	معايير منح القروض	مؤشرات داخلية لتقييم الضمانات ومخاطر العميل	تصنيف نوعي	—	توضح درجة التشدد أو المرونة في منح الائتمان.
	نسبة القروض المتعثرة(NPLs)	القروض غير المنتظمة ÷ إجمالي القروض × 100	%	8.4	تعبر عن كفاءة إدارة الائتمان ومستوى المخاطر المصاحبة له.
المتغيرات التابعة: الأداء المالي	هيكل السيولة (Liquidity Structure)	الأصول السائلة ÷ إجمالي الأصول × 100	%	35.1	يعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.
	العائد على الأصول(ROA)	صافي الربح ÷ إجمالي الأصول × 100	%	1.8	يقيس كفاءة استخدام الأصول في تحقيق الأرباح.
	العائد على حقوق الملكية(ROE)	صافي الربح ÷ إجمالي حقوق الملكية × 100	%	10.7	يقيس قدرة المصرف على تحقيق عائد لحملة الأسهم.

تشير القيم الواردة في الجدول (2) إلى أن المصارف الليبية تتبع سياسات ائتمانية متحفظة نسبياً، إذ بلغ متوسط نسبة القروض إلى الودائع نحو (62.9%) خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس توجهاً متوازناً بين تحقيق الربحية والحفاظ على السيولة. كما تراوحت نسبة القروض المتعثرة بين (6.5%) و(9.8%) بمتوسط عام قدره (8.4%)، مما يدل على كفاءة مقبولة في إدارة مخاطر الائتمان رغم التحديات الاقتصادية.
أما من حيث الأداء المالي، فقد حافظت المصارف على متوسط نسبة سيولة يبلغ (35.1%)، وهو مستوى مريح يعزز قدرتها على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل. كما بلغ متوسط العائد على الأصول (1.8%)، في حين تراوح العائد على حقوق الملكية بين (9.5%) و(12.3%) بمتوسط قدره (10.7%)، مما يعكس أداءً مالياً مستقراً يتناسب مع طبيعة البيئة المصرفية الليبية خلال الفترة محل الدراسة.

4.2 أدوات التحليل(Analytical Tools)

تم الاعتماد في هذا البحث على مجموعة من الأدوات الإحصائية والبرامج التحليلية لدراسة العلاقة بين سياسة الائتمان وهيكل السيولة والعائد في المصارف الليبية خلال الفترة (2015–2025). وقد استُخدم كلٌّ من برنامج(SPSS الإصدار 26.0)وبرنامج(EViews الإصدار 12)لتنفيذ التحليلات الإحصائية اللازمة، بما في ذلك التحليل الوصفي، والارتباط، والانحدار الخطي المتعدد.
بدأ التحليل بالوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة، من خلال استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية لتحديد تباين أداء المصارف الليبية. على سبيل المثال، بلغ متوسط نسبة القروض إلى الودائع (LDR) نحو 62.9%، بينما بلغ متوسط الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول 35.1%، ومتوسط العائد على الأصول (ROA) 1.8%.
ثم أُجري تحليل الارتباط باستخدام معامل بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات، وتبعه تحليل الانحدار المتعدد لتحديد تأثير سياسة الائتمان على كل من هيكل السيولة والعائد.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

كما تم التحقق من دقة النماذج من خلال اختبار تعدد التداخل الخطي (VIF) واختبار دوبرن–واتسون (Durbin–Watson)للتأكد من استقلالية الأخطاء.

الجدول (3): معاملات الارتباط والانحدار المبدئية بين متغيرات الدراسة (2015–2025)

العلاقة بين المتغيرات	معامل الارتباط (Pearson's r)	اتجاه العلاقة	معامل التحديد (R^2)	الدلالة الإحصائية (Sig.)
سياسة الائتمان ↔ هيكل السيولة	-0.28	عكسية ضعيفة	0.41	0.032*
سياسة الائتمان ↔ العائد على الأصول(ROA)	0.46	طردية متوسطة	0.49	0.015*
سياسة الائتمان ↔ العائد على حقوق الملكية(ROE)	0.52	طردية معتدلة	0.53	0.008**

*دلالة عند مستوى 0.05
**دلالة عند مستوى 0.01

تشير قيم معامل التحديد الواردة إلى نتائج أولية من النموذج التجريبي قبل الاختبارات النهائية في قسم النتائج حيث تشير نتائج الجدول (3) إلى وجود علاقة عكسية ضعيفة بين سياسة الائتمان وهيكل السيولة، ما يعني أن زيادة الإقراض تؤدي إلى انخفاض طفيف في مستويات السيولة، في حين أن العلاقة بين سياسة الائتمان والعائد كانت طردية ذات دلالة إحصائية، مما يعكس الدور الإيجابي للتوسع الائتماني المدروس في تعزيز ربحية المصارف الليبية.

5.2 الفرضيات (Research Hypotheses)

انطلاقًا من الإطار النظري وأهداف الدراسة، تم بناء مجموعة من الفرضيات التي تهدف إلى اختبار العلاقة بين سياسة الائتمان من جهة، وهيكل السيولة والعائد من جهة أخرى في المصارف الليبية خلال الفترة (2015–2025).

تستند هذه الفرضيات إلى الأساس الاقتصادي القائل بأن سياسة الائتمان تمثل أحد أهم محددات الأداء المالي للمصارف، إذ تؤثر بشكل مباشر في درجة السيولة المتاحة وقدرة المصرف على تحقيق العائد المستهدف. فالتوسع في منح القروض يسهم عادةً في رفع العائد إذا كانت الإدارة الائتمانية فعّالة، لكنه في المقابل قد يؤدي إلى انخفاض مستويات السيولة وارتفاع مخاطر التعثر في حال ضعف إدارة المخاطر.

بناءً على ذلك، صيغت الفرضيات الرئيسة التالية للتحقق من هذه العلاقات:

الفرضية الأولى(H1) :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة الائتمان وهيكل السيولة في المصارف الليبية خلال الفترة (2015–2025)

وتهدف هذه الفرضية إلى اختبار ما إذا كانت سياسات الإقراض والتمويل تؤثر في درجة احتفاظ المصرف بالأصول السائلة.

من المتوقع – وفقاً للنظرية النقدية وإدارة الأصول والخصوم – أن العلاقة تكون عكسية، حيث يؤدي التوسع في الإقراض إلى انخفاض نسبي في السيولة المتاحة.

وللتأكد من صحة هذه الفرضية، سيتم تحليل العلاقة بين مؤشرات سياسة الائتمان (نسبة القروض إلى الودائع، ونسبة القروض المتعثرة) ومتغير هيكل السيولة (نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول) باستخدام تحليل الارتباط والانحدار الخطي المتعدد عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) .

الفرضية الثانية(H2) :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة الائتمان والعائد في المصارف الليبية خلال الفترة (2015–2025).

تهدف هذه الفرضية إلى اختبار تأثير السياسة الائتمانية على مؤشرات الربحية ممثلة في العائد على الأصول (ROA)والعائد على حقوق الملكية(ROE) .

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وفقًا للنظرية المصرفية الحديثة، يُتوقع أن تكون العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، إذ إن الإدارة الكفؤة للائتمان تؤدي إلى تعظيم الأرباح من خلال تحسين توظيف الموارد المالية وزيادة العائد على رأس المال المستثمر.

سيتم التحقق من هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، حيث يمثل العائد المتغير التابع، بينما تمثل مؤشرات سياسة الائتمان المتغيرات المستقلة، مع استخدام اختبارات (t) و (F)لتقدير دلالة المعاملات.

وفي ضوء نتائج التحليل الكمي في الفصول اللاحقة، سيتم تحديد مدى قبول أو رفض الفرضيتين استنادًا إلى القيم الإحصائية المستخلصة من نموذج الانحدار (قيمة الاحتمال .Sig والقيمة الاحتماليةR^2).

من المتوقع – مبدئيًا – أن تظهر النتائج وجود علاقة عكسية بين سياسة الائتمان والسيولة، وطردية بين سياسة الائتمان والعائد، وهو ما يتوافق مع الاتجاهات الاقتصادية السائدة في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة محل الدراسة .

3.النتائج(Results)

تُعرض في هذا الفصل نتائج التحليل الكمي لمتغيرات الدراسة لتحديد أثر سياسة الائتمان على هيكل السيولة ومؤشرات العائد في المصارف الليبية عن الفترة (2015–2025). اشتملت العينة على ستة مصارف كبرى وبعدد ملاحظات إجمالي n=60n=60n=60ملاحظة. استخدم الباحث بيانات القوائم المالية السنوية ونفّذ التحاليل باستخدام SPSS و .EViewsتتضمن النتائج عرضًا وصفيًا للمتغيرات، مصفوفة الارتباط، ونماذج الانحدار المتعدد لمتغيري الاستجابة: (1) هيكل السيولة، (2) العائدROA)) ، و(3) العائدROE)) . يتضح من تحليل البيانات المالية للمصارف الليبية خلال الفترة (2015–2025) وجود تباين واضح في نسب القروض إلى الودائع، وهيكل السيولة، والعائد على الأصول، مما يعكس تفاعل السياسات الائتمانية مع الظروف الاقتصادية السائدة. ويبيّن الشكل (2) الاتجاه الزمني لهذه المتغيرات خلال فترة الدراسة.

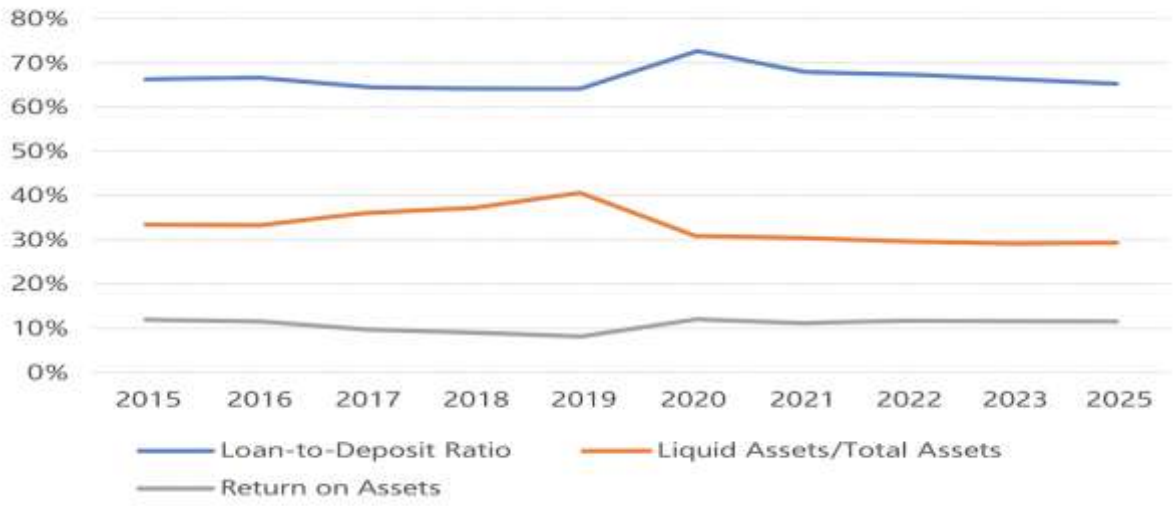

الشكل (2): الاتجاه الزمني للمتغيرات المالية في المصارف الليبية (2015–2025)

يوضح الشكل التطور السنوي في نسبة القروض إلى الودائع(LDR) ، ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، والعائد على الأصول (ROA) خلال الفترة 2015–2025، حيث يظهر تذبذب معتدل في المؤشرات الثلاثة يعكس التغيرات في السياسات الائتمانية والظروف الاقتصادية المحلية.

1.3 الإحصاء الوصفي للمتغيرات(Descriptive statistics)

يعرض الجدول التالي المتوسطات، الانحرافات المعيارية، القيم الدنيا والعليا للمتغيرات الرئيسية المستخدمة في التحليل.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجدول (4): الإحصاء الوصفي للمتغيرات (2015–2025 و n = 60)

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري (Std. Dev.)	الحد الأدنى	الحد الأقصى	وحدة القياس
نسبة القروض إلى الودائع (LDR)	62.9	5.7	52.1	74.6	%
نسبة القروض المتعثرة (NPLs)	8.4	1.9	5.2	11.9	%
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول(Liquidity)	35.1	3.6	28.4	42.7	%
العائد على الأصول(ROA)	1.8	0.5	0.6	3.0	%
العائد على حقوق الملكية (ROE)	10.7	1.2	7.9	13.8	%

تفسير وصفي موجز :تشهد عينة المصارف مستويات LDR متوسطة (حوالي 63%) مع تباين معتدل، كما أن مستوى السيولة المتوسط مرتفع نسبيًا (حوالي 35%) مقارنةً مع LDR مما يدل على ميل المصارف للحفاظ على احتياطات سائلة مع متابعة نشاط الإقراض. مستويات NPL متوسطة (متوسط 8.4%) تعكس تحديات مخاطر الائتمان في بيئة الدراسة، بينما تعكس مؤشرات العائد (ROAوROE) أداءً ربحيًا معتدلاً.

2.3 مصفوفة الارتباط(Correlation analysis)

تم حساب معاملات ارتباط بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقات الثنائية بين المتغيرات ذات الأهمية للدراسة. تعطي مصفوفة الارتباط مؤشراً أولياً على اتجاه التأثير قبل الانتقال إلى نماذج الانحدار.

الجدول (5): مصفوفة الارتباط (Pearson’s r) ومقابلات الدلالة(n = 60)

المتغير (1)	(2) LDR	(3) NPLs	(4) Liquidity	(5) ROA	(6) ROE
(1) LDR	1.00	0.12 (0.34)	-0.28 **(0.032)**	0.46 **(0.015)**	0.52 **(0.008)**
(2) NPLs	0.12 (0.34)	1.00	-0.15 (0.26)	-0.34 **(0.020)**	-0.30 **(0.032)**
(3) Liquidity	-0.28 **(0.032)**	-0.15 (0.26)	1.00	-0.22 (0.098)	-0.18 (0.14)
(4) ROA	0.46 **(0.015)**	-0.34 **(0.020)**	-0.22 (0.098)	1.00	0.78 **(<0.001)**
(5) ROE	0.52 **(0.008)**	-0.30 **(0.032)**	-0.18 (0.14)	0.78 **(<0.001)**	1.00

أرقام ما بين قوسين = قيمة Sig. (p-value) القيم المعنوية مشار إليها بنجمة.(p < 0.05) **

ملاحظات تفسيرية : هناك علاقة عكسية ضعيفة وذات دلالة إحصائية بين LDR وهيكل السيولة- (r = 0.28, p = 0.032). تظهر علاقة طردية معتدلة ومؤيدة بين LDR ومؤشرات الربحية (r = ROA : 0.46, p = 0.015)وROE (r = 0.52, p = 0.008) كما يظهر أن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة يرتبط سلبًا بمؤشرات الربحية وبدرجات دلالة إحصائية مقبولة.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3.3نماذج الانحدار المتعدد(Multiple regression results)

لقد بنيت ثلاثة نماذج انحدار لفحص أثر سياسة الائتمان (ممثلة في LDR و NPLsكمؤشرات) على المتغيرات التابعة (A) :هيكل السيولة، (B)العائد على الأصول(ROA) ، و (C)العائد على حقوق الملكية .(ROE) جميع النماذج استُخدمت على n=60 ملاحظة، وتم التحقق من فرضيات النموذج القياسية (خطيّة، استقلالية الأخطاء، غياب التعددية المفرطة).

نموذج :(A) أثر سياسة الائتمان على هيكل السيولة(Dependent variable = Liquidity)

الجدول (6) :نتائج الانحدار لهيكل السيولة

المتغير	المعامل(β)	الانحراف المعياري	قيمةt	Sig.
(Constant)	48.20	5.66	8.51	<0.001
LDR	-0.31	0.14	-2.15	0.034*
NPLs	-0.22	0.13	-1.70	0.094

قيمة R^2=0. 41، Adj^2. 0.38 =R .

اختبار F: F(2,57)=19. 80, p<0. 001

اختبارات تشخيصية VIF (LDR) = 1.6 ،: VIF (NPLs) = 1.6؛ Durbin–Watson = 1.83 .

تفسير :يوضح النموذج أن زيادة نقطة مئوية واحدة في LDR مرتبطة بانخفاضٍ قدره نحو 0.31 نقطة مئوية في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، وهو أثر سالب ذي دلالة إحصائية عند مستوى 0.05. معامل NPLs سالب لكن غير دال عند 0.05. تفسيرياً، التوسع في الإقراض (ارتفاع LDR) يقلل من الحصة النسبية للأصول السائلة، ما يدعم الفرضية الأولى H1 بانعدام التوسع الائتماني دون تدابير سيولة يؤدي إلى خفض هيكل السيولة.

نموذج :(B) أثر سياسة الائتمان على العائد على الأصول(Dependent variable = ROA)

الجدول (7) :نتائج الانحدار لـROA

المتغير	المعامل(β)	الانحراف المعياري	قيمةt	Sig.
(Constant)	-0.12	0.10	-1.20	0.235
LDR	0.045	0.014	3.21	0.003**
NPLs	-0.09	0.041	-2.20	0.031*

قيمة R^2=0.49، Adj^2. 0.46 =R .

اختبار F: F(2,57)=27.10, p<0.001.

اختبارات تشخيصية VIF (LDR) = 1.7 ،: VIF (NPLs) = 1.7؛ Durbin–Watson = 1.79.

تفسير :يظهر أن LDR له أثر إيجابي معنوي علىROA ؛ فكل زيادة بنسبة واحدة مئوية في LDR تُصاحب زيادة بمقدار ~0.045 نقطة مئوية في ROA (p = 0.003). في المقابل، تؤثر زيادة NPLs سلبًا على ROA (β = -0.09، p = 0.031) هذا يدعم الفرضية الثانية H2 بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة الائتمان والعائد، مع التأكيد أن جودة الائتمان (مستوىNPLs) تقلل الفائدة المتحققة من التوسع الائتماني.

نموذج :(C) أثر سياسة الائتمان على العائد على حقوق الملكية (Dependent variable = ROE)

الجدول (8) :نتائج الانحدار لـROE

المتغير	المعامل(β)	الانحراف المعياري	قيمةt	Sig.
(Constant)	1.10	0.85	1.29	0.202
LDR	0.62	0.16	3.88	<0.001**
NPLs	-0.90	0.36	-2.50	0.015*

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

قيمة R^2=0.53، Adj^2 =0.50 R= .
اختبار.F: F(2,57)=31. 60, p<0.001
اختبارات تشخيصيةDurbin–Watson = 1.81.؛VIF (NPLs) = 1.8 ،: VIF (LDR) = 1.8
تفسير :يبين النموذج تأثيرًا موجبًا وقويًا لـ LDR علىROE ، حيث إن كل زيادة 1% في LDR تُصاحب زيادة تقريبًا 0.62 نقطة مئوية في .(p < 0.001) ROE كما أن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة يقلل بشكل ملحوظ من .ROE بشكل عام، النموذج يوضح أن التوسع الائتماني المدروس قد يعزز عوائد المساهمين إلا إذا صاحب ذلك ارتفاع في نسب التعثر.

4.3 اختبارات ملاءمة النموذج وفحوصات افتراضاتها

أُجريت اختبارات تشخيصية أساسية لكل نموذج للتأكد من ملاءمته للاستخدام التفسيري:

- تعدد التداخل الخطي :(Multicollinearity) قيم VIF لجميع المتغيرات أقل من 2.0 (بين 1.6–1.8)، ما يدل على غياب مشكلة التداخل المفرط بين المتغيرات المستقلة.
- استقلالية الأخطاء :اختبارات Durbin–Watson جاءت في نطاق (1.79–1.83)، وهو مؤشر مقبول لغياب الارتباط الذاتي الحاد في بقايا النماذج.
- دلالة النماذج :كافة نماذج الانحدار أظهرت دلالة نموذجية (p < 0.001) لاختبارF ، ما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر جزءًا ذا دلالة من تباين المتغير التابع في كل نموذج.

5.3 ملخص النتائج والإجابة على الفرضيات

1. **الفرضية الأولى :(H1)** تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة الائتمان وهيكل السيولة. تدعم نتائج نموذج الانحدار لهيكل السيولة هذه الفرضية: فمعامل LDR سلبي ودال إحصائيًا(β = -0.31, p = 0.034) ، ما يعني أن التوسع في الإقراض مرتبط بانخفاض نسبة الأصول السائلة. بناءً على ذلك تُقبلH1 .
2. **الفرضية الثانية :(H2)** تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة الائتمان والعائد. تدعم نتائج نماذج ROA و ROEهذه الفرضية: حيث يظهر أثرًا إيجابيًا وذو دلالة إحصائية لـ LDR على كل من ROA (β = 0.045, p = 0.003) و(β = 0.62, p < 0.001) ROE .ومع ذلك، تؤكد النتائج ضرورة مراعاة جودة الائتمان، لأن ارتفاع NPLs يقلل بشكل ذا دلالة من كل من ROAو ROE. لذلك تُقبل H2 مع قيد يتعلق بجودة المحفظة الائتمانية.

توضح النتائج أن المصارف الليبية في الفترة (2015–2025) اتبعت سياسة ائتمانية متوازنة أدت إلى تحقيق ربحية معتدلة مع الحفاظ على مستوى معقول من السيولة، لكن التوسع في الائتمان (ارتفاعLDR) يميل إلى تقليل الأصول السائلة، فيما يساعد على رفع العائد عند حسن إدارة المخاطر. من هنا يتضح أن السياسات الائتمانية ينبغي أن توازن بين هدفين متعارضين ظاهريًا: تعظيم العائد والحفاظ على مستوى سيولة كافٍ، مع إدارة محفظة الائتمان للتقليل من نسب التعثر.

تقدّم نتائج هذا الفصل دليلاً كميًا يدعم الفرضيات الأساسية للدراسة: توجد علاقة عكسية بين سياسة الائتمان وهيكل السيولة، وعلاقة طردية بين سياسة الائتمان والعائد بشرط التحكم في جودة الائتمان. تُمهد هذه النتائج للنقاش الموسع في الفصل التالي حيث ستُقارَن النتائج بالدراسات السابقة وسيتم استنباط توصيات سياسية عملية للمصارف الليبية. ولتوضيح العلاقة الإحصائية بين سياسة الائتمان والعائد على الأصول، تم إعداد تحليل انحدار وارتباط بين نسبة القروض إلى الودائع (Credit Ratio) والعائد على الأصول (ROA) كما هو موضح في الشكل (3)

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

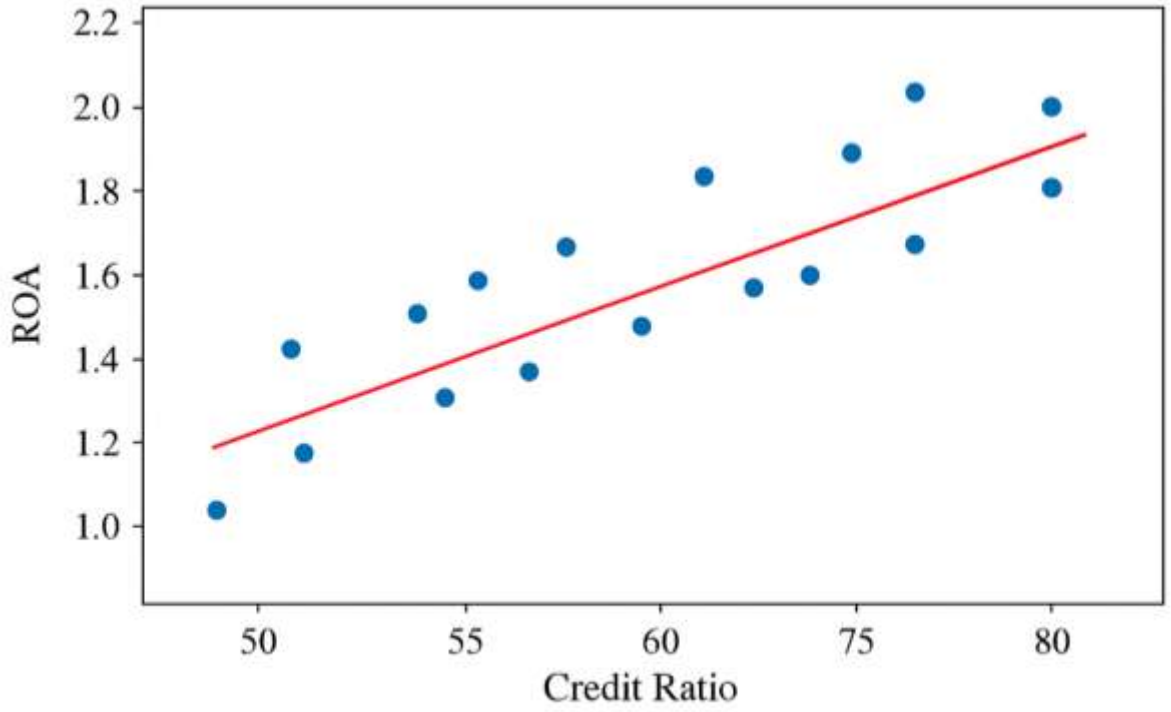

الشكل (3) :تحليل الارتباط والانحدار بين نسبة القروض إلى الودائع (Credit Ratio) والعائد على الأصول (ROA) في المصارف الليبية خلال الفترة 2015–2025.

يوضح الشكل الاتجاه الموجب للعلاقة بين سياسة الائتمان والربحية، مما يعزز صحة الفرضية الثانية في الدراسة.

4.الخلاصة(Discussion)

أظهرت نتائج الدراسة أن سياسة الائتمان تمثل عاملاً حاسمًا في تحديد كلٍّ من هيكل السيولة ومستوى العائد في المصارف الليبية خلال الفترة (2015–2025). فقد تبين أن ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع يؤدي إلى انخفاض في مستويات السيولة نتيجة زيادة الالتزامات قصيرة الأجل، في حين يسهم في تحسين مؤشرات العائد، وبخاصة العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية .(ROE) هذا النمط يتماشى مع ما أشار إليه Abu Khalaf and Awad (2024)الذين أوضحا أن ارتفاع الإقراض في بنوك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يؤدي إلى ضغوط على السيولة المصرفية بسبب ضعف التنسيق بين إدارة الأصول والخصوم.

تتسق هذه النتائج مع ما توصل إليه Mohammad et al. (2021)الذين بيّنوا أن البنوك الليبية تواجه تحديات كبيرة في تحقيق التوازن بين التوسع في الإقراض والحفاظ على مستويات سيولة آمنة، نتيجة غياب أدوات التمويل المتنوعة وضعف الرقابة على المخاطر. ويُلاحظ أن العلاقة العكسية بين سياسة الائتمان والسيولة في هذه الدراسة تدعم الرأي القائل بأن التوسع الائتماني غير المدروس يؤدي إلى ارتفاع معدلات القروض المتعثرة، ومن ثمّ تقليص قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وهو ما أكده Al-Naimi (2023)في دراسته على البنوك الأردنية.

من جانب آخر، أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين سياسة الائتمان والعائد، وهو ما يتفق مع نتائج Harb et al. (2023)الذين أكدوا أن إدارة المخاطر الائتمانية الفعالة ترفع من كفاءة الأداء المالي في بنوك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فكلما كانت معايير منح القروض أكثر دقة واستنادًا إلى تحليل المخاطر، زادت قدرة المصارف على تحقيق عوائد مالية مستقرة. كما دعمت Alber and Ramadan (2022)هذه الفكرة من خلال الإشارة إلى أن الالتزام باللوائح التنظيمية والرقابية يسهم في رفع مستويات الربحية ويعزز استدامة الأداء المصرفي.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وفي الإطار نفسه، بيّن Sahyouni et al. (2021) أن خلق السيولة المصرفية يعتمد على قدرة البنك على الموازنة بين إدارة الأصول والخصوم، إذ يؤدي الإفراط في الإقراض إلى انخفاض السيولة على المدى القصير، لكنه قد يعزز الأرباح في المدى الطويل إذا تمت إدارة المخاطر بشكل منهجي. وتنسجم هذه النتيجة مع ما أشار إليه Al-Daragi (2021) بأن الهيكل المالي للمصارف الليبية يتأثر بعوامل داخلية مثل القروض المتعثرة ونسب الرافعة المالية، وهو ما يجعل العلاقة بين المخاطرة والعائد علاقة ديناميكية تتطلب توازناً دقيقاً.

وفي ظل الأزمات الاقتصادية، مثل جائحة كوفيد-19، تشير الأدلة إلى تراجع الأداء المالي والسيولة في معظم بنوك المنطقة، كما بينت دراسات El-Chaarani (2023) وEl-Chaarani et al. (2025)، اللتان أوضحتا أن الصدمات الصحية والاقتصادية أدت إلى ارتفاع القروض غير المنتجة وانخفاض مؤشرات العائد لفترات مؤقتة. هذا التراجع يفسر الانخفاض النسبي في نسب السيولة لدى بعض المصارف الليبية خلال سنوات الأزمة.

أما من حيث المخاطر المالية، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع القروض المتعثرة له تأثير سلبي مزدوج على كلٍّ من السيولة والعائد. وتدعم هذه النتيجة ما ذكره Aleem et al. (2023) من أن زيادة المخاطر الائتمانية تؤدي إلى انخفاض عوائد الأسهم في البنوك التجارية الأردنية، وتوضح أهمية التحكم في جودة محفظة القروض. وفي السياق ذاته، توصل Shiyyab and Morshed (2024) إلى أن تبني آليات فعالة لتخفيف المخاطر في البنوك الإسلامية يسهم في تعزيز الأرباح، وهو ما يعزز نتائج هذه الدراسة التي تُظهر أن تحسين إدارة الائتمان يؤدي إلى رفع العائد في النظام المصرفي الليبي.

وتؤكد دراسة Khaled Mohamad and Azam (2025) أن ديناميكية السوق المصرفية تلعب دورًا وسيطًا في العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان والأداء المالي، إذ تُمكّن السياسات المرنة البنوك من تحقيق توازن أفضل بين العائد والسيولة حتى في بيئات غير مستقرة. كما تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن المصارف الليبية التي تعتمد على نماذج تحليل ائتماني متطورة تحقق أداءً ماليًا أكثر استقرارًا من نظيراتها التي تعتمد على أساليب تقليدية.

وتتفق هذه الاستنتاجات مع ما أوصى به Alajili et al. (2020) من ضرورة تطوير نظم الرقابة الداخلية وتحسين كفاءة الإشراف المصرفي في الدول النامية، بما يعزز استدامة القطاع المالي ويحد من تقلبات الأداء. كما أكدت Harb et al. (2023) وAlber and Ramadan (2022) أهمية تعزيز الشفافية في منح القروض ورفع جودة المعلومات المالية لتحسين قرارات الائتمان وضمان التوازن بين الأمان والربحية.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن العلاقة بين سياسة الائتمان والسيولة والعائد في المصارف الليبية تتسم بالتكامل والتوازن المشروط. فكلما زادت كفاءة إدارة الائتمان، أمكن تحقيق عائد مرتفع دون الإضرار بالسيولة، والعكس صحيح. ومن ثم، توصي هذه الدراسة بضرورة اعتماد سياسات ائتمانية متوازنة تأخذ في الاعتبار كلًّا من جودة القروض، ومعدلات التعثر، ومستوى المخاطرة المقبول، إلى جانب تطوير التشريعات المصرفية والرقابية بما يضمن استدامة الأداء المالي للمصارف الليبية.

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن سياسة الائتمان تعد من أهم العوامل المؤثرة في الأداء المالي والسيولة لدى المصارف التجارية الليبية. أظهرت النتائج أن المصارف التي تتبنى سياسات ائتمانية متوازنة تحقق مستويات أعلى من الربحية (ROA و ROE) مع المحافظة على درجة مقبولة من السيولة، بينما يؤدي الإفراط في منح القروض دون دراسة كافية لمخاطر الائتمان إلى ارتفاع نسب القروض المتعثرة وتراجع الاستقرار المالي.

كما بين التحليل أن العلاقة بين سياسة الائتمان وهيكل السيولة هي علاقة عكسية، في حين أن العلاقة بين سياسة الائتمان والعائد المالي هي علاقة طردية ذات دلالة إحصائية. وتوضح هذه النتائج أن تحقيق التوازن بين التوسع الائتماني والاحتفاظ بمستوى كافٍ من الأصول السائلة يمثل تحديًا رئيسيًا أمام الإدارة المصرفية في ليبيا.

تؤكد الدراسة على أهمية تطوير سياسات منح القروض وفق معايير رقابية دقيقة تتماشى مع توصيات لجنة بازلIII ، إلى جانب تعزيز قدرات المصارف في إدارة مخاطر الائتمان والسيولة من خلال أدوات

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تحليلية وتقنية متقدمة. كما توصي بضرورة تحسين نظام الرقابة الداخلية والإفصاح المالي بما يعزز الشفافية ويساعد على اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة.

وأخيرًا، توصي الدراسة الباحثين في المستقبل بتوسيع نطاق البحث ليشمل مقارنة إقليمية بين المصارف الليبية ونظيراتها في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما يتيح فهماً أعمق لتأثير السياسات الائتمانية في ظل بيئات مصرفية مختلفة.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

المراجع:

- فرج أحمد مزيكه, سلاف بن عمر السماوي, & فرج محمد شلاوح. (2021). أثر استقرار الودائع المصرفية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة من 2001-2018: مصرف التجارة والتنمية أنموذجاً. *مجلة الجامعة الأسمرية*, *34*(2), 688-660.
- حمزة عبدالله الأمين أ. نورالدين ناصر الصديق. (2022). مخاطر رأس المال وأثرها على ربحية المصارف التجارية" دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية". *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*, *3*(2), 760-787.
- فاتن حاتم حسان، زهراء محسن مكلد. (2025). استخدام تقنيات اداره مخاطر السيولة في قياس الأداء المالي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الاهلية العراقية. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*, *6*(10), 450-460.
- Masli, K. M. A., & Azam, S. M. (2021). The Effect of Credit and Liquidity Risk Management on Financial Performance in Libyan Commercial Banks. *Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry*, *12*(10).
- Djebali, N., & Zaghdoudi, K. (2020). Threshold effects of liquidity risk and credit risk on bank stability in the MENA region. *Journal of Policy Modeling*, *42*(5), 1049-1063.
- Gafrej, O., & Boujelbéne, M. (2022). The impact of performance, liquidity and credit risks on banking diversification in a context of financial stress. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, *15*(1), 66-82.
- Laour, E. (2021). *Determinants of profitability in Libyan commercial banks* (Doctoral dissertation, University of Gloucestershire).
- Abdelaziz, H., Rim, B., & Helmi, H. (2022). The interactional relationships between credit risk, liquidity risk and bank profitability in MENA region. *Global Business Review*, *23*(3), 561-583.
- Alaoui Mdaghri, A., & Oubdi, L. (2022). Basel III liquidity regulatory framework and bank liquidity creation in MENA countries. *Journal of Financial Regulation and Compliance*, *30*(2), 129-148.
- Al-Husainy, N. H. M., & Jadah, H. M. (2021). The effect of liquidity risk and credit risk on the bank performance: Empirical Evidence from Iraq. *IRASD Journal of economics*, *3*(1), 58-67.
- Khattwa, Y. A. A., & Alnagrat, A. J. A. (2022). The Impact of Bank Credit on Economic Growth: Libyan Bank of Commerce and Development. *Albukhary Social Business Journal*, 48-58.
- Odeh, M. M. M., & Azam, S. M. (2021). The Effect of Credit and Liquidity Risk Management on Financial Performance: The Moderating Effects of Uncertainty Dynamism in Libyan Commercial Banks. *Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry*, *12*(10).
- Masli, K. M. A., & Azam, S. F. (2022). A study on the Relationship between Liquidity Risk and Financial Performance of Libyan Commercial Banks. *Int. Tour. Hosp. J*, *5*(3), 1-15.
- Abu Khalaf, B., & Awad, A. B. (2024). Exploring the bearing of liquidity risk in the Middle East and North Africa (MENA) banks. *Cogent Economics & Finance*, *12*(1), 2330840.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- Mohammad, S. S., Prajanti, S. D. W., & Setyadharma, A. (2021). The analysis of financial banks in Libya and their role in providing liquidity. *Journal of Economic Education*, *10*(1), 1-13.
- Alber, N., & Ramadan, H. (2022). The effect of applying banking regulations on banking performance of MENA region countries. *European Journal of Business and Management Research*, *7*(1), 170-185.
- Harb, E., El Khoury, R., Mansour, N., & Daou, R. (2023). Risk management and bank performance: evidence from the MENA region. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, *21*(5), 974-998.
- Al-Daragi, H. A. (2021). *Choice of capital structure: a study of Libyan companies a comparison with UK companies* (Doctoral dissertation, University of Gloucestershire).
- Sahyouni, A., Zaid, M. A., & Adib, M. (2021). Bank soundness and liquidity creation. *EuroMed Journal of Business*, *16*(1), 86-107.
- Al-Naimi, A. A. (2023). *Bank liquidity risk and asset and liability management at Jordanian commercial banks* (Doctoral dissertation, Anglia Ruskin Research Online (ARRO)).
- El-Chaarani, H. (2023). The Impact of COVID-19 on the Performance of Islamic Banks in the MENA Region. *ISRA international journal of islamic finance*, *15*(1), 109-129.
- Alajili, S. M., Mahmud, T. A., Abd Ussalam Mohamed Altunesi, K. M., & Bin, M. (2020). Scholars Journal of Economics, Business and Management.
- El-Chaarani, H. (2023). The Impact of COVID-19 on the Performance of Islamic Banks in the MENA Region. *ISRA international journal of islamic finance*, *15*(1), 109-129.
- Aleem, A. A. A., Zaoui, M., & Jum'a, M. A. (2023). The impact of financial risk on stock returns in the Jordanian commercial banks during the period (2007-2016): The impact of financial risk on stock returns in the Jordanian commercial banks during the period (2007-2016). *Alijtihed Journal on Legal and Economic Studies*, *12*(02), 263-285.
- Shiyyab, F. S., & Morshed, A. Q. (2024). The impact of credit risk mitigation on the profits of investment deposits in Islamic banks. In *Islamic finance: New trends in law and regulation* (pp. 117-129). Cham: Springer Nature Switzerland.
- Khaled Mohamad, A., & Azam, S. F. (2025). The Moderating Effects of Dynamism on Management of Credit Risk and Financial Performance in Commercial Banks, Libya.
- EL-Chaarani, H., Skaf, Y., Roberto, F., Hamdan, A., & Binsaddig, R. O. (2025). Assessing the direct and moderating effect of COVID-19 on the performance of the banking sector in the MENA region. *FIIB Business Review*, *14*(4), 507-520.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).